

يا ان تواسى باشو بردار يا حاجت نحو اسن نيسست قال بمن الاقرا
لا يكون اقرا بالملك الا ان يخرج من تحت التملك في يصح له ولو عين شيئا
فقال مراده فقال هم فوات تواسى او مهر جهن دارم ان تواسى وقال
مير ان تواسى او ان يزلن تواسى فانه لا يكون تملكه رجل فاقرباد
لابنه وكتب لاحوتها فيه فانه يصير لابن بظاهر الشريعة يعنى يؤخذ باقرا
ولو اقرا جنبى وكتب لاحق لي فيه ثم اراد ان يرجع لسبب ذلك ولو اقرا
لاولاد يخصص مشاع فانه يصح لا الاقرا اخبار عن امر سابق
فلا يمنع الشياعة بخلاف الرهبة فانه نوع تملك في شرط في القبض
والهبة لكن ان لم يكن المقصود في الاقرا لم يثبت الملك في الباطن
فانما يثبت نظام المشعة وان اراد الاب الرجوع عن الاقرا فان قال
الابن كان ملكي حين اقررت ثم يثبت له الرجوع وان قال كان الشيء ملك
فاقررت لي لم ينتقل اليه بمجرد الاقرا فان اقرا جنبى ثم اراد الرجوع
ليس له ذلك ان كان المقصود في الاقرا رجل دعي على اخذ الامتياز
ايه فقال المدعي عليه بايدوت فصل كون ام لا يكون اقرا رجل فاقرباد
برين له على اخر فقال لاحق لي بل الحق حق فلان ووكلم بالاستيفاء
ففي هذا اللفظ نظر وقوله لاحق لي الاضطرار منه اولى ومع هذا الاقرا
والتوكيل صحيح وان اراد الرجوع ليس له ذلك اعراضه حصلت لهم واطال

لا يصح ملكا ذكر فهو الصحيح ولا يتصور ان يكون ذلك البرين ملكا للمقر له
وان اخذ المقر له كان عليه ركن اليها فان اخذت من الزوج لا يؤمر
بمنه للمقر له بخلاف سائر الديون لانه لا يتصور ان يكون مهر الزوجة
ملك المقر له واذا لم يصح الاقرا يبقى على ملك المقر له كما كان ذلك في الفودس
وان اخذت المرأة طلاقا زوجها بعد هذا الاقرا في البيع صحيح ولو
كانت اقرت مطلقا بان الحق والملك القبض لم يمنع الاقرا مع صحة
نفاذ تصرف المقر وقبضه وبراءه فانه اذا اقردين له على ان يوفيه ثم اقر
بالقبض صح البراءة وقبضه لان حقوق العقد يتعلق بالعاقد فيصح
قبضه وبراءه ويصح ان يحصل القبض الى المالك وانما قبضه جاز قمتا
هذه لا يمنع الاقرا مع صحة فيه نظر لان حكينا عن الفردوس ان الاقرا
بالمهر لا يصح رجل له مهر الام على ابيه فاقرا ان المهر عن اعلان من العوان
ان يجب عند ثبوت المهر والاقرا له قال لا يجب لان ابيته الاب
في الاقرا والا فاصح في حق المقر ويحل على الخوالة في جانبها رجل قال
ابن خابره وضره خویش را اقرا كردم ملكه وقبالة بدضره نهدم بدضره
كفت من خان بدبضره دارى مى دادم فانت لانه فان الاب يؤخذ
باقرا انما اقرها بالملك ولا يقبل قوله على رد المقر لها الاقرا لا يثبتها
على ذلك فان ادعى الاب فعليه البيان رجل ولد له فاقرا هذا الولد من جارية